Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Cultural Relations Between the United Arab Emirates and Egypt During the Era of Sheikh Zayed: An Analytical Study of Dimensions, Challenges, and Opportunities

Saif Hassan Bin Jarsh Al Nuaimi,
Master's student at College of Arts, Humanities and Social Sciences - University of Sharjah – United Arab Emirates
u24109668@sharjah.ac.ae
Supervised by Dr. Ayman Ahmed Mahmoud,
Associate Professor, University of Khorfakkan, United Arab Emirates
Ayman.mahmoud@ukf.ac.ae

Copyright (c) 2026 **Saif Hassan Bin Jarsh Al Nuaimi, Ayman Ahmed Mahmoud (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/p6r50026

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study provides an analytical examination of the cultural relations between the United Arab Emirates and the Arab Republic of Egypt, focusing on the post-1971 era and the pivotal role played by Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan in fostering cultural cooperation. The research explores historical milestones, forms of cultural exchange, and the influence of key leaders in solidifying these ties. It also analyzes joint cultural events, the role of academic institutions, and the media in enhancing cultural convergence. The findings underscore that cultural relations are a strategic pillar for sustainable cooperation and support a shared Arab identity. Furthermore, these relations' challenges can be transformed into opportunities through a unified vision and institutional commitment.

Keywords: Arab Republic of Egypt, Cultural Relations, United Arab Emirates.

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات ومصر في عهد الشيخ زايد: دراسة تحليلية في الأبعاد والتحديات والفرص

الباحث سيف حسن بن جرش النعيمي،
طالب ماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة الشارقة –دولة الإمارات

الدكتور أيمن أحمد محمود،
أستاذ مشارك جامعة خورفكان، كلية الآداب والعلوم وتقنية المعلومات– قسم التاريخ، دولة الإمارات العربية المتحدة

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية للعلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، مع التركيز على الفترة التي تلت تأسيس دولة الإمارات عام ١٩٧١، والدور المحوري للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في بناء جسور التعاون الثقافي، استعرض البحث المحطات التاريخية، وأشكال التبادل الثقافي، وأثر الشخصيات القيادية في ترسيخ هذه العلاقات، كما تم تحليل الفعاليات الثقافية المشتركة، ودور المؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، في تعزيز التقارب الثقافي، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات الثقافية تشكّل ركيزة استراتيجية للتعاون المستدام، وتدعم الهوية العربية المشتركة، كما أن التحديات التي تواجهها قابلة للتحوّل إلى فرص من خلال الرؤية المشتركة والإرادة السياسية والمؤسسية.

الكلمات المفتاحية : العلاقات الثقافية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية.

أولا: العلاقات العلمية: التعاون العلمي والأكاديمي

المبحث الأول: التعاون الأكاديمي: الاتفاقيات بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية

تعود العلاقات التعليمية بين الإمارات ومصر إلى فترة ما قبل تأسيس الاتحاد، إذ سافر الشيخ محمد بن سعيد بن غباش للدراسة في مصر عام ١٩٢٧، مما يعكس عمق الروابط التعليمية بين البلدين. كما أدى المعلمون المصريون دورًا بارزًا في نشر التعليم النظامي الحديث في الإمارات منذ خمسينيات القرن الماضي، وأسهموا في تطوير المجالات التعليمية والثقافية (البدور، ٢٠٢٢، ٣).

لذلك شهدت العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية خلال عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، تطورًا ملحوظًا في مجالات متعددة، وكان التعاون الأكاديمي أحد أبرز هذه المجالات. إذ أدرك الشيخ زايد أهمية التعليم كركيزة أساسية للتنمية المستدامة والازدهار، مما دفعه إلى تعزيز التعاون العلمي والثقافي مع مصر، التي كانت تعد واحدة من مراكز التعليم العالي في العالم العربي، تأسست العديد من الاتفاقيات الأكاديمية بين الجامعات الإماراتية والمصرية، والتي تضمنت تبادل الخبرات والموارد التعليمية، وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز البحث العلمي عام ١٩٧٦، الذي شكّل قاعدة لتبادل البعثات التعليمية والثقافية.(القاسمي، ٢٠٠٩، ١٠)

وقد بدأت هذه الاتفاقيات منذ أوائل السبعينيات، حيث كانت الجامعات المصرية تتطلع إلى دعم التعليم العالي في الإمارات من خلال توفير الكوادر الأكاديمية، في حين كانت الإمارات تسعى للاستفادة من الخبرات المصرية في تطوير نظامها التعليمي.

وكان من أبرز النماذج الناجحة في هذا التعاون هو اتفاقية التعاون بين جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة القاهرة، التي تضمنت تبادل البرامج الأكاديمية والبحوث المشتركة، مما أتاح للطلاب الإماراتيين فرصة الاستفادة من الخبرات المصرية في مجالات مثل الهندسة والطب والعلوم الإنسانية.

كما تميزت هذه البرامج بتوجهها العملي، إذ جرى إدماج التدريب العملي في المناهج الدراسية، مما ساهم في إعداد خريجين مؤهلين للمشاركة في سوق العمل. علاوة على ذلك، تم تنظيم مؤتمرات علمية وورش عمل مشتركة تحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإمارات، مما جمع الأكاديميين والباحثين من كلا البلدين في منصات لتبادل المعرفة ومناقشة التوجهات الحديثة في مجالات أكاديمية متعددة فضلا عن ذلك، أسهمت برامج تبادل الطلاب في تعزيز العلاقات الأكاديمية، إذ أتيح للطلاب الإماراتيين فرصة الدراسة في الجامعات المصرية، مما يعزز من فهمهم لثقافة وتاريخ البلد، وفي المقابل تمكّن الطلاب المصريون من زيارة الإمارات والدراسة في مؤسساتها التعليمية. كما ساعدت هذه الاتفاقيات في تعزيز قدرات الجامعات الإماراتية في مجال البحث العلمي من خلال إنشاء مراكز بحثية بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية مصرية، مما أسهم في تقديم أبحاث تعالج قضايا محلية وإقليمية.

وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات، إلا أن التعاون الأكاديمي قد واجه تحديات تتعلق بتنسيق البرامج الدراسية والاعتراف بالشهادات، ومع ذلك عملت وزارة التعليم العالي في الإمارات على تعزيز السياسات التي تدعم التعليم العالي وتيسّر عملية الاعتراف بالشهادات الأكاديمية. في الختام، عد التعاون الأكاديمي بين الإمارات ومصر مثالاً ناجحًا على كيفية

تعزيز العلاقات الثقافية من خلال التعليم، إذ أسهمت الاتفاقيات الأكاديمية في تطوير نظم التعليم العالي وتعزيز البحث العلمي، مما ينعكس إيجابيًا على المجتمعين الإماراتي والمصري، ويعزز من الهوية الثقافية المشتركة والفهم المتبادل بين الشعبين(إدريس، ٢٠٢٣، ١١٢)

ويشكل التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية أحد العناصر الأساسية في تعزيز العلاقات الثقافية والعلمية بين البلدين. تعود جذور هذا التعاون إلى بدايات تأسيس دولة الإمارات، إذ كان التعليم في تلك المرحلة يشكل محورًا أساسيًا في خطط التنمية، وقد اعتمدت الإمارات بشكل كبير على الخبرات الأكاديمية المصرية التي كانت تعد رائدة في مجال التعليم العالي في العالم العربي. ومنذ ذلك الحين، تطورت هذه العلاقات لتصبح أنموذجًا يحتذى به في التعاون التعليمي بين الدول العربية، (القاسمي، ٢٠٠٩، ١٠)

كما يعد التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية أنموذجاً للعلاقات الثقافية والعلمية بين الدول العربية، فمنذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، شكلت العلاقات الأكاديمية مع مصر، أحد أبرز مراكز التعليم العالي في العالم العربي، ركيزة مهمة في النهوض بالتعليم وتطوير البحث العلمي من خلال الاتفاقيات الأكاديمية العديدة المبرمة بين الجامعات الإماراتية والمصرية، حيث تم تعزيز التبادل العلمي والخبرات الأكاديمية والنظام، الأمر الذي أسهم في تطوير المنظومة.

وشملت مجالات التعاون الأكاديمي تبادل البرامج الدراسية وتطوير المناهج الدراسية وتعزيز البحث العلمي، مع التركيز على تصميم برامج دراسية مشتركة تجمع بين الدورات الدراسية والتدريب العملي لتمكين الطلاب من الحصول على شهادات معترف بها دولياً. (الحربي، ١٩٨٨، ٧١)

فضلا عن ذلك، مكّنت برامج التبادل الطلابي الطلاب الإماراتيين من الدراسة في الجامعات المصرية والعكس، مما أسهم في التفاهم المتبادل والإثراء الثقافي بين الشعبين عكست تلك البرامج أهمية التعليم كأداة لتعزيز الهوية الثقافية المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة ومصر، (صالح ٢٠١٩، ١٥) ومع تقدم التعاون الأكاديمي، تواجه الجهود المشتركة العديد من التحديات، مثل تنسيق البرامج الدراسية والاعتراف بالشهادات، في حين تعمل وزارة التعليم العالي الإماراتية على تعزيز السياسات التي تدعم التعليم العالي وتسهل الاعتراف بالشهادات. يعد الاستثمار في التعليم العالي من خلال التعاون مع مصر خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة، إذ تتطلب بيئة التعليم العالمية الحالية التكيف والابتكار. (البدور، ٢٠٢٢، ٣)

كما ينبغي التركيز أيضاً على إنشاء مراكز بحثية مخصصة للقضايا الإقليمية والمحلية وتسهيل البحوث بين الجامعات. ومن خلال هذه المراكز، يمكن للأكاديميين الإماراتيين والمصريين التعاون في مشاريع بحثية مبتكرة تعالج التحديات المعاصرة مثل تغير المناخ والأمن الغذائي. ومن الضروري تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتزويد الطلاب بتمويل البحوث وفرص التدريب الداخلي وضمان تطابق المهارات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل.

وتعدُّ سياسات الدعم الحكومي عاملاً مهماً آخر في تعزيز التعاون الأكاديمي. وينبغي على حكومتي الإمارات العربية المتحدة ومصر وضع سياسات تحفز البحث العلمي وتعزز تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وإنشاء آليات للاعتراف بالشهادات لتعزيز الثقة بين المؤسسات. يمكن أن تسهم هذه الجهود في تطوير بيئة تعليمية مميزة يمكن للطلاب من خلالها المشاركة الفعالة في المجتمع، وعلاوة على ذلك، يمكن للتعاون الأكاديمي أن يسهم في حل المشكلات الاجتماعية الملحة من خلال البحوث التي تعالج التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تركز المشاريع البحثية المشتركة على قضايا مثل البطالة والتعليم والصحة العامة وتغير المناخ، وتعزيز الروابط بين الأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية.

إن الهوية الثقافية المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة ومصر هدف مهم للتعاون الأكاديمي. يجب أن تعكس البرامج الأكاديمية التراث الثقافي واللغوي للبلدين وتعميق فهم الطلاب لماضيهم وهويتهم. كما يمكنها تنظيم فعاليات ثقافية وأدبية وفنية تعكس التنوع الثقافي وتعزز الروابط الإنسانية بين شعبي البلدين.

تعد الشراكة في المشاريع البحثية الدولية وسيلة لتعزيز التعاون الأكاديمي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر. فمن خلال العمل مع مؤسسات أكاديمية عالمية المستوى، يمكن للجامعات الوصول إلى التمويل والموارد اللازمة لإجراء البحوث التي تعالج القضايا ذات الأهمية العالمية وتوسيع فرص التبادل الفكري والثقافي، وفي عصر التكنولوجيا الحديثة، ينبغي استخدام التكنولوجيا لتطوير منصات تعليمية مشتركة. يمكن لمثل هذه المنصات تحسين جودة التعليم وتسهيل التفاعل بين الطلاب في كلا البلدين. يجب أن تتضمن المناهج الدراسية أيضًا تعليم المهارات الحياتية والتفكير النقدي لمساعدة الطلاب على مواجهة التحديات المعاصرة.

ويتطلب تعزيز التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية جهوداً متواصلة وشراكات استراتيجية. ومن خلال التركيز على الاستدامة والتكامل، يمكن لكلا البلدين تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في المجتمع. ولا يمكن التغلب على التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال التعليم

إلا من خلال التعاون والتضامن الذي يعكس الروابط القوية والثقافة المشتركة بين الشعبين، (الشريف، ٢٠٢٠، ٦٧).

كما يعد هذا التعاون خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التقدم في مجال المعرفة والابتكار. ويعتمد المستقبل على مدى استعداد المؤسسات الأكاديمية لتطوير استراتيجيات تعليمية مبتكرة من شأنها تعزيز جودة التعليم وتمكين الأجيال القادمة من المساهمة بفعالية في مجتمعاتهم. إن نجاح مثل هذه الجهود لن يعود بالنفع على الأفراد فحسب، بل سيكون له تأثير إيجابي واسع النطاق في مجتمعات البلدين، مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية المشتركة والتفاهم المتبادل بين شعبي البلدين.

الجذور التاريخية للتعاون الأكاديمي

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة عام (١٩٧١)، وكان تطوير نظام التعليم ضرورة ملحة لضمان تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وقد أدرك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أهمية التعليم كعنصر أساسي في تحقيق التنمية والتقدم، وحث على إنشاء نظام تعليمي متكامل قائم على أسس علمية. وبوصفها واحدة من أكبر مراكز التعليم في العالم العربي، كانت مصر مورداً رئيسياً للمعلمين والأساتذة، مما أسهم بشكل كبير في تشكيل الهوية التعليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ أوائل السبعينيات، بدأت الإمارات العربية المتحدة في استقطاب الكادر الأكاديمي المصري وبدأ العديد من الطلاب الإماراتيين في الدراسة في الجامعات المصرية. وأدت هذه المرحلة إلى إقامة علاقات أكاديمية قوية وأسهمت في تبادل ثقافي وعلمي ثري أثرى التجربة التعليمية في الإمارات العربية المتحدة. كانت هذه المراحل أساساً لانطلاق العلاقات الأكاديمية بين الإمارات ومصر، وأسهم التبادل الأكاديمي في إثراء المعرفة وتطوير قدرات الطلبة الإماراتيين. (صالح، ٢٠١٩، ١٥)

وتجاوزت العلاقة تبادل الطلاب إلى استقدام كوادر تعليمية مصرية لتدريس المواد الدراسية في المؤسسات الإماراتية، وقد لعبت هذه العلاقات دورًا محوريًا في تصميم المناهج وتطوير طرق التدريس، مما أسهم في رفع مستوى التعليم وجودة المخرجات التعليمية.

كما أسهمت هذه العلاقات الأكاديمية في إنشاء عدد من الجامعات والكليات في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث لعبت الخبرات المصرية دوراً مهماً في هذا المجال، وتم عقد اتفاقيات تعاون بين الجامعات الإماراتية والمصرية لتبادل الخبرات والأبحاث، مما عزز فرص التعليم العالي وآفاق البحث العلمي. وقد أدى ذلك إلى إنشاء برامج أكاديمية مشتركة تعزز فرص التعليم العالي وتوسع آفاق البحث العلمي ، وبفضل هذه الجهود، تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تطوير نظامها التعليمي بشكل كبير، مما خلق بيئة تعليمية

محفزة تشجع على التفكير النقدي والابتكار أصبحت الجامعات الإماراتية مراكز للتميز الأكاديمي تستقطب الطلاب من مختلف الدول، مما يعكس أثر التعاون الأكاديمي مع مصر أصبحت الإمارات العربية المتحدة مركزاً للتميز الأكاديمي الذي يجذب الطلاب من مختلف البلدان.(السعابور، ٢٠٠٠، ٢١)

وقد شهدت العلاقات الثقافية بين الإمارات ومصر تطورًا ملحوظًا من خلال مبادرات ومشروعات مشتركة. على سبيل المثال، قامت دولة الإمارات بتمويل عدة مشروعات في الأزهر الشريف بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليون درهم إماراتي في عام ٢٠١٣، مما يعكس التقدير الإماراتي للدور المحوري الذي يؤديه الأزهر في نشر الفكر الإسلامي المعتدل، (صحيفة الإمارات اليوم، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢) لذلك تُظهر الجذور التاريخية لهذا التعاون أن العلاقات الأكاديمية لا تقتصر على التبادل العلمي فحسب، بل هي أداة لتعزيز الهوية الثقافية المشتركة والتفاهم المتبادل بين الشعبين. ومن شأن استمرار هذا التعاون أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الروابط الثقافية بين البلدين في المستقبل.(الشريف، ٢٠٢٠، ٦٨)

الاتفاقيات الأكاديمية: الشراكات المستدامة

تعد الاتفاقيات الأكاديمية بين الجامعات الإماراتية والمصرية محورًا رئيسيًا في تطوير التعاون التعليمي. منذ بداية الثمانينيات، بدأت الجامعات في كلا البلدين بإبرام اتفاقيات تهدف إلى تبادل المعرفة والخبرات الأكاديمية. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية في عام (١٩٨٥) بين جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة القاهرة، والتي أسست لبرامج تبادل طلابي وأكاديمي، كانت هذه الاتفاقيات تهدف إلى تطوير المناهج الدراسية وتعزيز البحث العلمي، مما أسهم في رفع مستوى التعليم العالي في الإمارات . (لوتاه، ٢٠١٩، ٥١)

مع مرور السنوات، توسع نطاق التعاون ليشمل مجموعة من الجامعات المصرية المرموقة، مثل جامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس. وقد ساعدت هذه الشراكات على تطوير برامج دراسات عليا مشتركة، حيث يتمكن الطلاب من الحصول على درجات أكاديمية من مؤسسات مرموقة في كلا البلدين (لوتاه، ٢٠١٩، ٥١)

تستمر الاتفاقيات الأكاديمية بين الإمارات العربية المتحدة ومصر في التطور، مما يفتح آفاقاً جديدة لتعزيز التعاون والتبادل التعليمي. ونظراً لأن العصر الحديث يتطلب التركيز على التعليم المستدام والابتكار، ينبغي على الجامعات في كلا البلدين العمل على تطوير برامج جديدة تتماشى مع التحديات العالمية. ويمكن أن تشمل مثل هذه البرامج مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والابتكار الاجتماعي، وتزويد الطلاب بالمهارات التي يحتاجونها للتكيف مع سوق العمل المتغير، فضلا عن ذلك، يمكن تعزيز التعاون الأكاديمي

من خلال إنشاء مراكز بحثية مشتركة تركز على القضايا الإقليمية والعالمية. ويمكن أن تسهم هذه المراكز في تطوير البحوث التي تعالج التحديات التي تواجه المجتمعين، مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة والأمن الغذائي. ومن خلال الشراكات مع مؤسسات البحث العلمي الدولية، يمكن تعزيز القدرات البحثية والتنموية للجامعات الإماراتية والمصرية بما يعكس التزام البلدين بالتنمية المستدامة. (علي، ٢٠٢١، ٤٥)

وينبغي التركيز على زيادة تبادل أعضاء هيئة التدريس حتى يتسنى للأساتذة والباحثين من كلا البلدين تبادل الخبرات والمعارف وتعزيز جودة التعليم وتأثيره. ويمكن للدورات التدريبية والندوات التعليمية أن تشجع على تبادل الأفكار والابتكارات في مجالات التعليم والبحث، كما تلعب التطورات في تكنولوجيا التعليم أيضاً دوراً مهماً في تعزيز التعاون الأكاديمي: يمكن أن تساعد منصات التعلم الإلكتروني وتطبيقات التعلم عن بعد في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم وتمكين الطلاب من كلا البلدين من المشاركة في البرامج الأكاديمية دون قيود جغرافية.

ومن خلال استخدام التكنولوجيا، يمكن للجامعات توفير محتوى تعليمي متنوع وسهل الوصول إليه وتعزيز فرص التعليم والتعلم، ومن الضروري وضع سياسات داعمة للتعاون الأكاديمي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر. وينبغي على الحكومات دعم هذه الشراكات من خلال توفير التمويل وتشجيع الابتكار، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، تعد الشراكة الأكاديمية الإماراتية المصرية نموذجاً ناجحاً للتعاون التعليمي والثقافي. فمن خلال التركيز على الابتكار وتبادل المعرفة، يمكن للبلدين تعزيز قدراتهما التعليمية والبحثية وإفادة المجتمع وتبادل الهوية الثقافية المشتركة. إن التعاون الأكاديمي المستدام هو استثمار في المستقبل وخلق جيل جديد من القادة والمبتكرين القادرين على مواجهة تحديات عصرنا وبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

الأبعاد العلمية والثقافية للتعاون

يتجاوز التعاون الأكاديمي بين الإمارات ومصر مجرد تبادل البرامج الأكاديمية. فقد أسهمت الاتفاقيات في تعزيز التبادل الثقافي والمعرفي، إذ يُمكن للطلاب والأساتذة من كلا البلدين المشاركة في مؤتمرات وورش عمل مشتركة. هذه الفعاليات تعزز من الحوار الأكاديمي وتفتح آفاقًا جديدة للبحث والتطوير في مجالات متعددة مثل الهندسة، العلوم الاجتماعية، والطب،(هالة، ٢٠١٨، ٢٢).

على سبيل المثال، تم تنظيم مؤتمرات علمية مشتركة تتناول القضايا الإقليمية والعالمية، مما يجمع بين الأكاديميين والباحثين من كلا البلدين لعرض أبحاثهم ومناقشة التطورات الحديثة في مجالاتهم. ومن خلال هذه المؤتمرات، يتمكن المشاركون من تبادل الأفكار والخبرات، مما يسهم في تعزيز العلاقات بين المؤسسات الأكاديمية.

التحديات التي تواجه التعاون الأكاديمي

على الرغم من الإنجازات المحققة، يواجه التعاون الأكاديمي بين الإمارات ومصر مجموعة من التحديات. من أبرز هذه التحديات هو ضرورة التنسيق بين البرامج الأكاديمية وضمان الاعتراف المتبادل بالشهادات. أحيانًا، تعاني الجامعات من صعوبات في التنسيق بين المناهج الدراسية، مما قد يؤثر على جودة التعليم المقدم، (العلياء، ٢٠٠٩، ٣٣) ومع ذلك، فإن الوزارات المعنية في كلا البلدين، بما في ذلك وزارة التعليم العالي في الإمارات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، تبذل جهودًا كبيرة لحل هذه المشكلات. يتمثل ذلك في تطوير تشريعات تدعم التعليم العالي وتسهيل إجراءات الاعتراف بالشهادات.

تأثير التعاون الأكاديمي على التنمية المستدامة

يُعدُّ التعاون الأكاديمي بين الإمارات ومصر أنموذجًا حيًا لدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة. حيث تسهم الاتفاقيات الأكاديمية في إعداد كوادر مؤهلة وقادرة على المشاركة الفعّالة في سوق العمل. كما تساهم هذه العلاقات في تطوير البحث العلمي، مما يعود بالفائدة على المجتمعين من خلال تقديم حلول لمشاكل محلية وإقليمية، على سبيل المثال، تسهم مراكز البحث المشتركة التي تم إنشاؤها نتيجة لهذا التعاون في معالجة قضايا مثل تغير المناخ، التنمية الاقتصادية، والصحة العامة. هذه الأبحاث ليست فقط ذات أهمية أكاديمية، بل تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة (العلياء،٢٠٠٩، ٣٣)

إن التعاون الأكاديمي بين الجامعات الإماراتية والمصرية، والذي يمتد لأكثر من أربعة عقود، يعكس الالتزام المتبادل بتطوير التعليم العالي وتعزيز البحث العلمي. من خلال الاتفاقيات الأكاديمية، تمكّن الجانبان من تحقيق نتائج ملموسة تسهم في تحسين جودة التعليم وتلبية احتياجات المجتمع. هذه العلاقات ليست مجرد اتفاقيات تعليمية، بل هي جسور للتفاهم والتعاون الثقافي بين الشعبين، ومع استمرار الجهود لتعزيز هذه العلاقات، يُنتظر أن يثمر هذا التعاون عن المزيد من الإنجازات في المستقبل، مما يسهم في تحقيق الأهداف الوطنية لكلا البلدين ويعزز من مكانتهما على الساحة الإقليمية والدولية. (عبد الله، ٢٠٠٢، ٥٠).

البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي:

في التاسع من ديسمبر (٢٠٢١)، تم توقيع البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي بين وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣)، عكس البرنامج الالتزام المشترك للبلدين في تعزيز التعاون الأكاديمي وتبادل المعرفة في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، يهدف البرنامج إلى تطوير شراكات استراتيجية بين الجامعات الإماراتية والمصرية، مما يسهم في تبادل الخبرات الأكاديمية وتطوير المناهج الدراسية. يتضمن التعاون أيضًا تنظيم ورش عمل ومؤتمرات علمية مشتركة، مما يعزز من فرص التفاعل بين الباحثين والطلاب من كلا البلدين. (عبد الله، ٢٠٠٢، ٥٠).

هذا التعاون ليس فقط تعزيزًا للعلاقات الثقافية بين الإمارات ومصر، بل هو أيضًا استجابة للاحتياجات المتزايدة لسوق العمل في ظل التحديات العالمية الراهنة. من خلال هذا البرنامج، يُنتظر أن تسهم الجامعات في كلا البلدين في تطوير كوادر مؤهلة تلبي احتياجات المجتمع وتعزز من الابتكار والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: البحوث المشتركة: المشاريع البحثية المشتركة والمجالات العلمية المستهدفة :

تعد المشاريع البحثية المشتركة واحدة من أهم أبعاد التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، حيث تسهم في تعزيز القدرات البحثية وتبادل المعرفة والخبرات في مجموعة من المجالات العلمية المستهدفة. منذ بدايات التعاون الأكاديمي بين البلدين، أدرك القائمون على التعليم العالي أهمية البحوث العلمية كمحرك أساسي للتقدم والتنمية، مما أدى إلى إنشاء برامج بحثية مشتركة تستهدف قضايا محلية وإقليمية ودولية معقدة (لوتاه، ٢٠١٩، ٥٥)

تاريخ المشاريع البحثية المشتركة

تعود بدايات المشاريع البحثية المشتركة بين الإمارات ومصر إلى الثمانينيات، إذ تم توقيع عدة اتفاقيات بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. كانت تلك المشاريع تتناول قضايا مثل البيئة، التنمية المستدامة، التكنولوجيا، والطب، مما يعكس التحديات التي كانت تواجهها الدولتين في تلك الفترة. على سبيل المثال، تم تنظيم أبحاث مشتركة لدراسة تأثير التغير المناخي في الموارد المائية في منطقة الخليج العربي، حيث اجتمع الباحثون من كلا البلدين لتبادل البيانات والخبرات، مما أدى إلى تطوير حلول علمية قائمة على الأدلة.

في إطار دعم للمشروعات الثقافية في مصر، قدمت دولة الإمارات منحة بقيمة ٢١ مليون دولار لتطوير مكتبة الإسكندرية، مما ساهم في تعزيز دور المكتبة كمركز ثقافي ومعرفي بارز معقدة. (مركز درع للدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٢) كما تكفّل صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، بترميم مبنى المجمع العلمي في القاهرة بعد تعرضه لحريق في عام ٢٠١١، وتزويده بنسخ أصلية من الكتب التي فقدت، في مبادرة حظيت بتقدير واسع. (صحيفة الإمارات اليوم، ٢٠٢٢ ،١)

المجالات العلمية المستهدفة

تتنوع المجالات العلمية المستهدفة في المشاريع البحثية المشتركة، مما يعكس التوجهات الاستراتيجية لكلا البلدين. من بين هذه المجالات، تبرز عدة محاور رئيسة:

١. **العلوم الطبية والصحية:** تعدُّ البحوث الطبية واحدة من المجالات الأكثر تأثيرًا، إذ تسعى الإمارات ومصر إلى تطوير نظم الرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمات الطبية. تشمل هذه البحوث دراسات حول الأمراض المزمنة، الأوبئة، والبحوث السريرية، مما يسهم في تعزيز قدرة البلدين على مواجهة التحديات الصحية.

٢. **البيئة والتغير المناخي:** يكتسب البحث في قضايا البيئة أهمية متزايدة في ظل التحديات البيئية العالمية. تسعى المشاريع البحثية المشتركة في هذا المجال إلى دراسة تأثير التغير المناخي في النظم البيئية، وطرق التكيف والتخفيف، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. **التكنولوجيا والابتكار:** يعد البحث في مجالات التكنولوجيا والابتكار جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات الوطنية لكلا البلدين. تتناول المشاريع المشتركة تطبيقات التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتطوير الحلول الرقمية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. (العالم، ٢٠١٦، ٢٢)

٤. **العلوم الاجتماعية والإنسانية:** تحظى البحوث في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية بأهمية خاصة، إذ تسهم في فهم التغيرات الاجتماعية والثقافية. تشمل هذه الدراسات موضوعات مثل الهوية، التنمية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، مما يسهم في تعزيز الفهم المتبادل بين الشعبين. (هالة ، ٢٠١٨ ، ٢٦)

نماذج ناجحة من المشاريع البحثية المشتركة

تعدُّ اتفاقية التعاون بين جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة القاهرة مثالًا على المشاريع البحثية المشتركة الناجحة. من خلال هذه الاتفاقية، تم إطلاق عدة مشاريع بحثية تغطي مجالات متعددة، منها دراسة التأثيرات البيئية لمشاريع البنية التحتية في المدن

الكبرى، ودراسات حول تأثير التكنولوجيا في التعليم. أثمرت هذه المشاريع عن نشر عدد من الأبحاث في مجلات علمية مرموقة، مما يعزز من سمعة الجامعات في كلا البلدين.

فضلا عن اتفاقية التعاون بين جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة القاهرة، هناك أمثلة أخرى لمشاريع بحثية مشتركة ناجحة أسهمت في تعزيز التعاون الأكاديمي بين البلدين، أحد هذه المشاريع هو المشروع البحثي المشترك حول تطوير تقنيات الطاقة المتجددة بين جامعة الإسكندرية وجامعة خليفة. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة الأنظمة الكهروضوئية وتطوير حلول مبتكرة لتخزين الطاقة، مما يسهم في معالجة قضايا الطاقة المستدامة التي تواجه البلدين ، (علي ، ٢٠٢١، ٤٧) كما حقق مشروع بحثي بين جامعة عين شمس والجامعة الأمريكية في الشارقة حول الأمراض المزمنة مثل السكري وأمراض القلب نتائج مهمة من حيث التشخيص المبكر والعلاج. ويتجاوز هذا التعاون مجرد تبادل المعلومات البحثية ليشمل برنامجاً تدريبياً للباحثين الشباب في المختبرات المتخصصة، ويتضح ذلك من خلال تصديً مركز البحوث الزراعية المشترك بين مصر والإمارات العربية المتحدة لتحديات الأمن الغذائي من خلال تطوير تقنيات زراعية مناسبة للبيئات القاحلة. ويسهم هذا المشروع في تحسين جودة المحاصيل وإنتاجيتها في البيئات القاحلة، وهو ما يعد إضافة قيمة للأمن الغذائي في كلا البلدين. (علي، ٢٠٢١، ٤٧)

ويتضح مما سبق أن هذه المشاريع المشتركة لا تعزز المكانة الإقليمية والدولية للجامعات المشاركة فحسب، بل تسهم أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير حلول عملية للتحديات المشتركة سواء في مجالات البيئة أو الطاقة أو الصحة العامة.

التحديات والفرص:

على الرغم من الإنجازات المحققة، يواجه التعاون البحثي بين الإمارات ومصر عددًا من التحديات. من أبرز هذه التحديات، صعوبة التنسيق بين الفرق البحثية وتبادل البيانات. يمكن أن تكون الفروقات في الأنظمة الأكاديمية والتشريعات عائقًا أمام التعاون الفعال، ومع ذلك، تمثل هذه التحديات فرصًا لتطوير آليات جديدة للتعاون، مثل استخدام المنصات الرقمية لتبادل المعلومات والبيانات، وتنظيم ورش عمل مشتركة لتعزيز التواصل بين الباحثين، وفي النهاية تعدُّ المشاريع البحثية المشتركة بين الإمارات ومصر جزءًا لا يتجزأ من تعزيز العلاقات الأكاديمية والثقافية بين البلدين، من خلال استهداف مجالات علمية متعددة وتطوير حلول فعالة للتحديات المشتركة، تسهم هذه البحوث في تعزيز القدرات البحثية وتطوير المعرفة. يمثل التعاون البحثي نموذجًا حقيقيًا لشراكة استراتيجية تستفيد من خبرات الجانبين، مما يعزز من القدرة التنافسية للجامعات والمؤسسات الأكاديمية في كلا البلدين

على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أن هذا التعاون يعكس التزام كلا البلدين بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التقدم العلمي. (مركز الدراسات الدولية والإقليمية ٢٠١٠)

لقد تطور التعاون البحثي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر بشكل ملحوظ، إلا أن هناك تحديات كبيرة يجب معالجتها لضمان استمرارية وفعالية هذا التعاون، ومن أبرز هذه التحديات صعوبة التنسيق بين الفرق البحثية في كلا البلدين، وقد ترجع هذه الصعوبة إلى اختلاف أنظمة البحث الأكاديمي، بما في ذلك آليات التمويل والمعايير الأكاديمية وحتى التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي. وهذا قد يبطئ عملية البحث التعاوني ويحول دون تحقيق الأهداف المرجوة في الوقت المناسب. (هالة، ٢٠١٨، ٣٠).

علاوة على ذلك، يواجه الباحثون في كلا البلدين تحدي مشاركة البيانات والمعلومات البحثية. فالأنظمة التقنية والبنى التحتية البحثية المختلفة تجعل من الصعب على الفرق البحثية الوصول بسهولة إلى مصادر البيانات والتعاون بسلاسة. وفي الوقت نفسه، يمثل هذا التحدي فرصة لتطوير آليات رقمية مبتكرة تمكّن الباحثين من مشاركة البيانات بشكل آمن وفعال، يمكن أن يساعد اعتماد منصة رقمية مشتركة في التغلب على هذه العقبات من خلال إنشاء قاعدة بيانات بحثية مشتركة يمكن الوصول إليها بسهولة من كلا البلدين؛ وبالتالي قد تشكل الاختلافات الثقافية والأكاديمية تحديًا آخر: قد يؤدي اختلاف أساليب التعلم وأساليب البحث في الإمارات العربية المتحدة ومصر إلى خلق فجوات في التواصل الأكاديمي. ومع ذلك، يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص للتفاهم المتبادل. ويمكن أن تؤدي ورش العمل والمنتديات المشتركة بين الباحثين من كلا البلدين إلى تسهيل الحوار والتعاون بشكل مباشر والمساعدة في تضييق الفجوة الأكاديمية. (مركز الدراسات الدولية والإقليمية ٢٠١٠)

من ناحية أخرى، يمكن أن تعيق البيروقراطية والتشريعات المحلية تقدم المشاريع البحثية المشتركة. وبما أن القوانين البحثية تختلف من بلد إلى آخر، فلا بد من إيجاد حلول قانونية لتيسير إجراء البحوث المشتركة. وقد يسهم تطوير اتفاقيات تعاون مرنة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص القانونية لكل بلد في تعزيز الشراكات البحثية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يظل التعاون البحثي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر أنموذجًا أساسيًا لبناء القدرات البحثية وتطوير حلول مستدامة للتحديات المشتركة. وعلى الرغم من العقبات، فإن التزام البلدين بتطوير هذا التعاون يعكس حرصهما على تحسين المكانة العلمية لكلا البلدين على الساحة الدولية. ويعد التطوير المستمر للمشاريع البحثية المشتركة خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن استخدام الخبرات والموارد المشتركة لتحقيق التقدم العلمي في مختلف المجالات.

وفي النهاية، يعد التعاون البحثي الإماراتي المصري مثالاً حياً للشراكة الاستراتيجية القائمة على تبادل الخبرات والمعرفة. فمن خلال تطوير برامج بحثية مشتركة، يمكن للباحثين معالجة التحديات العالمية المتنامية بطريقة فعالة. كما يسهم هذا التعاون في تعزيز مكانة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في كلا البلدين على الصعيدين الإقليمي والدولي. في حين نواصل مواجهة التحديات والبحث عن حلول مبتكرة، يظل هذا التعاون منصة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة والتقدم العلمي.

المبحث الثالث: المؤتمرات والندوات: تنظيم المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل المشتركة

تُعدُّ المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل المشتركة من العناصر الأساسية التي تعزز التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية. في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، أصبح من الضروري توحيد الجهود وتبادل المعرفة بين الأكاديميين والباحثين في الدولتين. هذه الفعاليات ليست مجرد تجمعات أكاديمية، بل تمثل منصة حيوية لتطوير المعرفة وتعزيز القدرات البحثية (مركز الدراسات الدولية والإقليمية ٢٠١٠)

أهمية تنظيم الفعاليات العلمية

يكتسب تنظيم الفعاليات العلمية أهمية كبيرة من جانبين أولهما: يُعد بمنزلة منصة لتبادل الأفكار ومناقشة أحدث التطورات في مختلف المجالات، تتيح هذه الفعاليات للباحثين تقديم نتائج أبحاثهم ومناقشة التحديات التي تواجههم، مما يسهم في إثراء المعرفة الأكاديمية، من خلال هذه اللقاءات، يمكن للباحثين من الدولتين استعراض إنجازاتهم العلمية والتعلم من تجارب الآخرين، وثانيهما تعمل المؤتمرات والندوات على تعزيز التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية، فمع تزايد أهمية العمل الجماعي في البحث العلمي، تُعَد هذه الفعاليات فرصة لتكوين شبكات من الباحثين والأكاديميين، مما يسهم في إقامة شراكات بحثية مثمرة. إن التعاون بين الجامعات يسهم في تعزيز القدرات البحثية والتكنولوجية، مما يعكس التزام كلا البلدين بتحقيق التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تعد الفعاليات العلمية فرصة للطلاب والباحثين لتوسيع نطاق تعلمهم وتفاعلهم. فمن خلال حضور المؤتمرات والندوات، يمكن للطلاب التفاعل مع قادة الرأي في مجالاتهم وتعميق معارفهم واكتساب رؤى جديدة. وتساعد مثل هذه التبادلات على تنشئة جيل جديد من العلماء الذين يتمتعون بمهارات التواصل والتفكير النقدي، وهي مهارات ضرورية في مجتمع اليوم الذي يتسم بسرعة الإيقاع.

علاوة على ذلك، تعمل الفعاليات العلمية على تعزيز انتشار الثقافة العلمية وزيادة الوعي بأهمية البحث والابتكار. وتسلط مثل هذه الفعاليات التي يتم تنظيمها بانتظام الضوء على الإنجازات العلمية لكلا البلدين وتشجع الشباب على الانخراط في مجال العلوم والتكنولوجيا، إن تشجيع الجيل القادم على إجراء البحوث العلمية هو استثمار في المستقبل وخلق قادة المستقبل لمواجهة التحديات العالمية ، كما تؤدي الفعاليات العلمية أيضاً دوراً حاسماً في تعزيز العلاقات الدولية. فمن خلال دعوة الباحثين والمؤسسات الأكاديمية من جميع أنحاء العالم، تعزز هذه الفعاليات التعاون الدولي وتبادل الأفكار والخبرات. ويفتح حضور الخبراء الدوليين في الفعاليات آفاقاً جديدة للبحوث التعاونية ويزيد من قدرة الباحثين على التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه البشرية. (الثقفي،٢٠٢٢، ٧٧)

وتسهم هذه الفعاليات أيضًا في تطوير مهارات البحث والتطوير، فمن خلال ورش العمل والندوات، يكتسب المشاركون مهارات وتقنيات جديدة تعزز قدراتهم البحثية، هذه المهارات ضرورية في بيئة البحث العلمي المتغيرة، والتي تتطلب التقدم التكنولوجي والتطوير المستمر للمعرفة.

علاوة على ذلك، تعد الفعاليات العلمية فرصة لعرض نتائج البحوث وتقديمها للجمهور. فمن خلال عرض بحوثهم على الجماهير ذات الصلة، يتلقى الباحثون تعليقات قيّمة يمكن استخدامها لتحسين بحوثهم. كما يمكن أن تساعد هذه المنصات أيضًا في لفت الانتباه إلى قضايا مهمة مثل تغير المناخ والصحة العامة والتكنولوجيا، وزيادة الوعي العام بهذه الموضوعات، وعلى نفس المنوال، يمكن للفعاليات العلمية أن تعزز الابتكار، فمن خلال الجمع بين باحثين من مختلف التخصصات، يمكن أن يؤدي تبادل الأفكار إلى ابتكارات وحلول جديدة للمشاكل المعقدة. هذه الديناميكية تحفز التفكير الإبداعي وتفتح فرصًا جديدة للتطوير. (العالم، ٢٠١٦، ٢٤)

في نهاية المطاف، تظهر أهمية تنظيم الفعاليات العلمية أنها ليست مجرد تجمعات أكاديمية فحسب، بل هي منصات مهمة تسهم في تعزيز التعاون وتطوير المهارات ونشر الثقافة العلمية وزيادة الوعي بالقضايا المعاصرة، والتزام الإمارات ومصر بتنظيم مثل هذه الفعاليات يعكس التزام الإمارات العربية المتحدة ومصر بتنظيم مثل هذه الفعاليات رؤيتهما المشتركة لمستقبل أفضل قائم على التعليم والبحث والابتكار. إن دعم مثل هذه الفعاليات ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العلاقات الثقافية والأكاديمية بين البلدين.

لذلك أصبحت الفعاليات العلمية عنصراً متزايد الأهمية في تعزيز التعاون الأكاديمي والتنموي بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر، مما يفتح آفاقاً جديدة لتطوير البحث والابتكار في كلا البلدين. فعلى الجانب التنموي، أصبحت هذه الفعاليات محركًا مهمًا لنقل

التكنولوجيا والمعرفة، إذ تجمع بين الخبراء والعلماء والباحثين من مختلف المجالات وتوفر منصة لإثراء المناقشات العلمية وتبادل الأفكار. وفي هذا الإطار، يمكن للباحثين من مصر والإمارة زيادة التعاون من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية وتبادل التجارب الناجحة التي يمكن تطبيقها في مجالات مختلفة مثل الهندسة والطاقة والزراعة والصحة والتعليم. ويمكن تطوير الابتكارات لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية بشكل أكبر إذا كانت العقول المبدعة والباحثين القادرين على ترجمة هذه الابتكارات إلى تطبيقات عملية على اتصال دائم. (لوتاه، ٢٠١٩، ٥٦)

وبالفعل، فإن الفعاليات العلمية تعزز المهارات التقنية والبحثية للمشاركين، سواء كانوا طلاباً أو أكاديميين أو مهنيين، على سبيل المثال، تمكّن ورش العمل العملية والجلسات التفاعلية المشاركين من تطبيق أحدث الأدوات والتقنيات في مجالات خبراتهم، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من الأداء البحثي والتقني. وينعكس بناء القدرات هذا في بيئة البحث العلمي في كلا البلدين ويعزز قدرة الجامعات على توفير أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال التعليم والمساهمة في التقدم التكنولوجي والبحثي، وفي الوقت نفسه، تؤدي الفعاليات العلمية دوراً رئيساً في تعزيز الهوية العلمية للباحثين الشباب، فهي تتيح الحوار العلمي المتعمق وتمنحهم الفرصة لعرض نتائج أبحاثهم على جمهور أوسع، وهذا لا يحسّن من جودة البحوث فحسب، بل يشجعهم أيضًا على مواصلة السعي نحو الابتكار، علاوة على ذلك، وتعد هذه الفعاليات فرصة رائعة للطلاب للتعرف على المنهجيات والمناهج العلمية المختلفة والاستفادة من خبرات كبار الباحثين (العالم، ٢٠١٦، ٣٠)

وعلى المستوى المؤسسي، فإن تنظيم واستضافة الفعاليات العلمية يعزز سمعة الجامعات والمراكز البحثية الإماراتية والمصرية في المجتمع العلمي الإقليمي والدولي، إن استقطاب الخبراء الدوليين وتنظيم فعاليات علمية رفيعة المستوى يسلط الضوء على كفاءة هذه المؤسسات ومساهمتها في البحث العلمي العالمي. وهذا يزيد من إمكانية إقامة شراكات دولية جديدة وتعاون مستقبلي مع الجامعات والمراكز البحثية حول العالم.

ومن الجوانب المهمة الأخرى التأثير الاقتصادي والاجتماعي للفعاليات العلمية. فمثل هذه الفعاليات تخلق فرص عمل جديدة للباحثين الشباب، وتزيد من الطلب في القطاع العلمي وتؤدي إلى تطوير سوق العمل في مجالات مثل التكنولوجيا والهندسة والطب، وعلى المدى الطويل، يمكن أن يسهم هذا التعاون العلمي في تحسين نوعية الحياة في كلا البلدين من خلال توفير حلول علمية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، مثل مكافحة الأمراض وتطوير تقنيات توليد الطاقة المستدامة، فضلاً عن ذلك، ستعزز الفعاليات العلمية دور الإمارات العربية المتحدة ومصر كرائدين إقليميين في مجال التعليم والبحث العلمي: حيث

تتمتع كل من الإمارات ومصر بتقاليد أكاديمية عريقة وتهدفان إلى أن تصبحا مركزين رئيسيين للبحث والابتكار في المنطقة، ومن خلال دعم وتنظيم مثل هذه الفعاليات، يمكن لكلا البلدين استقطاب المزيد من الخبراء والباحثين الدوليين وتعزيز مكانتهما في المشهد العلمي العالمي.

وفي الختام، فإن الفعاليات العلمية ليست مجرد مكان لتجمع العلماء والباحثين فحسب، بل هي محركات قوية للتطوير والابتكار تهم في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات البحثية والتقنية وتمكين الأجيال الجديدة من العلماء والمبتكرين. ومن خلال الاستمرار في استضافة مثل هذه الفعاليات، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية المساهمة في التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الأكاديمي والثقافي الإقليمي والدولي، ولن تدعم هذه الجهود أهداف البحث العلمي لكلا البلدين فحسب، بل ستعزز التكامل والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث في المنطقة، مما يفتح آفاقاً جديدة للابتكار ويساعد على حل المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. (محمد بكر، ٢٠١١، ٢٤).

الأنشطة والمجالات المستهدفة:

تتضمن الفعاليات العلمية مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل ورش العمل والمحاضرات والجلسات النقاشية، تغطي هذه الأنشطة مجالات علمية متعددة، من بينها:

١. **العلوم الطبية والصحية:** تعدُّ البحوث الصحية أحد المحاور الرئيسية التي تحظى بالاهتمام في الفعاليات المشتركة. تُعقد مؤتمرات علمية تركز على أحدث الأبحاث في مجال الطب والرعاية الصحية. تجمع هذه الفعاليات خبراء من كلا البلدين لمناقشة الموضوعات الحيوية مثل الأمراض المزمنة، والابتكارات في مجال العلاج، وتطوير نظم الرعاية الصحية. تسهم هذه المؤتمرات في تحسين جودة الرعاية الصحية وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات الصحية. (العالم ،٢٠١٦، ٣٣)

٢. **التكنولوجيا والابتكار:** في عصر التكنولوجيا الحديثة، تحظى موضوعات التكنولوجيا والابتكار باهتمام متزايد. تشمل الندوات مناقشات حول تأثير التكنولوجيا في التعليم والصناعة، ودور الابتكار في تعزيز الإنتاجية والكفاءة. من خلال هذه الفعاليات، يمكن للباحثين تبادل الأفكار حول كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين نظم التعليم، وتعزيز تطوير الحلول الرقمية لمشكلات اجتماعية واقتصادية.

٣. **العلوم الإنسانية والاجتماعية:** تُعد البحوث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية جزءًا حيويًا من التعاون الأكاديمي. تُنظم ورش عمل تستهدف قضايا الهوية والثقافة والتنمية، مما يعزز من الفهم المتبادل بين الشعبين. تُعَد هذه الفعاليات فرصة للباحثين

لمناقشة تأثير الثقافة في المجتمع وتبادل الأفكار حول التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدولتين.

٤. **البيئة والاستدامة:** مع التوجه العالمي نحو الاستدامة والحفاظ على البيئة، أصبحت البحوث البيئية والمشاريع المرتبطة بالتغير المناخي والتنمية المستدامة جزءًا مهمًا من التعاون الأكاديمي بين الإمارات ومصر. تشمل الفعاليات العلمية في هذا المجال ورش عمل ومؤتمرات تركز على الحلول المستدامة لمشكلات مثل ندرة المياه، تلوث الهواء، وإدارة النفايات. يشارك الباحثون في تبادل الأفكار حول كيفية تطبيق تقنيات جديدة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي للمشاريع التنموية. هذه الجهود تسهم في تطوير سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

٥. **الطاقة المتجددة:** مع التركيز العالمي على الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، تمثل الطاقة المتجددة موضوعًا رئيسيًا في الفعاليات العلمية المشتركة بين البلدين. تُنظم مؤتمرات وورش عمل تتناول أحدث الابتكارات في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فضلا عن مناقشة التحديات المرتبطة بتطبيق هذه التقنيات على نطاق واسع. من خلال تبادل الخبرات في هذا المجال، يسعى الباحثون إلى تطوير حلول مستدامة لتلبية احتياجات الطاقة المتزايدة دون التأثير سلبًا في البيئة. هذه المبادرات تسهم في تعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة، وهو أمر حيوي للتنمية المستدامة في كلا البلدين.

٦. **التعليم وتكنولوجيا المعلومات:** مع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح التعليم الرقمي وتحسين البنية التحتية التكنولوجية في المؤسسات التعليمية موضوعات أساسية في الفعاليات العلمية. تُعقد ندوات تناقش كيفية استخدام التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والتعليم عن بُعد لتحسين جودة التعليم وزيادة فرص الوصول إلى المعرفة. هذه الفعاليات تسهم في تطوير استراتيجيات تعليمية جديدة تلبي احتياجات العصر الرقمي وتعزز من كفاءة الأنظمة التعليمية في البلدين. (محمد بكر، ٢٠١١، ٢٤).

بصفة عامة توفر هذه الفعاليات المختلفة فرصة لتعزيز التعاون بين الإمارات العربية المتحدة ومصر في مختلف المجالات العلمية والتقنية. تعمل الأنشطة المختلفة، مثل ورش العمل والمؤتمرات وحلقات النقاش كجسور للتعاون الأكاديمي وتوفر منتدى للتواصل وتبادل الأفكار بين الباحثين والخبراء في كلا البلدين. ولا يقتصر هذا التعاون على تحسين البحوث والعلوم والتكنولوجيا فحسب، بل يسهم أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة والتقدم في مجالات الصحة والتكنولوجيا والتعليم، مما يعود بالنفع على المجتمعين الإماراتي والمصري.

وبالفعل، فإن تعزيز التعاون الأكاديمي والعلمي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر من خلال الفعاليات المختلفة يعد خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التنموية المشتركة. يمكّن هذا التعاون الباحثين من توسيع معارفهم وتطوير مشاريع بحثية مبتكرة تسهم في حل المشكلات العالمية والإقليمية. وتوفر المؤتمرات وورش العمل المشتركة فرصاً لتبادل الخبرات والتجارب العملية، والتي يمكن أن تسهم في تحسين النتائج الأكاديمية والبحثية وتطوير الموارد البشرية في كلا البلدين. (اليوسف، ٢٠١١، ٣٤)

ولا تسهم مثل هذه الفعاليات في تطوير البحث العلمي فحسب، بل تعزز العلاقات الثقافية والاجتماعية أيضًا، مما يؤدي إلى تقوية الروابط بين الإمارات العربية المتحدة ومصر. التعاون العلمي ضروري في ظل التحديات التي تواجه العالم اليوم، مثل تغير المناخ والصحة والأزمة الاقتصادية. ومن خلال العمل معًا، يمكن للمجتمعات الأكاديمية في كلا البلدين المساهمة في إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات الحالية وتعزيز التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، يعد التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر نموذجًا يحتذى به في المنطقة، مما يؤكد أهمية التآزر في تطوير المعرفة والابتكار. ولا يقتصر تبادل الأفكار والخبرات على المجالات العلمية والتكنولوجية فحسب، بل يمتد ليشمل جميع جوانب الحياة الأكاديمية والاجتماعية، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً للمصريين والشعب الإماراتي.

نماذج ناجحة من الفعاليات المشتركة

يمكن الإشارة إلى عدد من المؤتمرات الناجحة التي عُقدت بين الإمارات ومصر. على سبيل المثال، تم تنظيم مؤتمر "التعليم العالي والتكنولوجيا" الذي جمع خبراء من كلا البلدين لمناقشة دور التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم. تميز المؤتمر بتنوع المشاركين وثراء المحتوى العلمي المقدم، مما أسهم في تبادل الخبرات وتعزيز الفهم حول كيفية استخدام التكنولوجيا في التعليم.

كما نظمت الجامعات الإماراتية ومراكز الأبحاث المصرية ورش عمل تدريبية تهدف إلى تطوير مهارات البحث العلمي والابتكار. على سبيل المثال، تم تنظيم ورش عمل لتعليم أساليب البحث الحديثة وتطوير مهارات الكتابة الأكاديمية، مما أسهم في تعزيز جودة الأبحاث المنتجة من قبل الباحثين في كلا البلدين.

التحديات والفرص

على الرغم من الفوائد الكبيرة لتنظيم المؤتمرات والندوات، يواجه التعاون في هذا المجال عددًا من التحديات. من أبرزها صعوبة التنسيق بين الجهات المعنية، وضرورة توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان نجاح هذه الفعاليات. فقد تتطلب بعض الفعاليات ميزانية كبيرة، مما قد يشكل عائقًا أمام تنظيم (مركز الدراسات الدولية والإقليمية ٢٠١٠)

علاوة على ذلك، قد تكون هناك اختلافات في الأنظمة الأكاديمية والتشريعات بين البلدين، مما يصعب التنسيق بين الفعاليات. إلا أن هذه التحديات تمثل أيضًا فرصًا لتحسين آليات التخطيط والتنفيذ. على سبيل المثال، يمكن استخدام التكنولوجيا في تنظيم الفعاليات الافتراضية، مما يوسع نطاق المشاركة ويعزز من الوصول إلى جمهور أوسع، وقد أسهمت جائحة كورونا في تسريع التحول نحو الفعاليات الافتراضية، مما جعل من الممكن تنظيم مؤتمرات دولية عبر الإنترنت، حيث يمكن للباحثين المشاركة من أي مكان في العالم.

في نهاية المطاف تشكل المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل المشتركة محورًا أساسيًا في تعزيز التعاون الأكاديمي بين الإمارات ومصر، من خلال تنظيم هذه الفعاليات، يتمكن الباحثون من تبادل المعرفة والخبرات، مما يسهم في تطوير المجتمعات الأكاديمية في كلا البلدين. يمثل التعاون في هذا المجال نموذجًا ناجحًا للشراكة الاستراتيجية التي تدعم الابتكار وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة. إن الاستثمار في تنظيم الفعاليات العلمية يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز قدرة الجانبين على مواجهة التحديات المستقبلية وبناء مستقبل أكاديمي مشترك.

المبحث الرابع: تبادل الخبرات: تبادل الخبرات في المجالات العلمية والتقنية

يُعدُّ تبادل الخبرات في المجالات العلمية والتقنية عنصرًا حيويًا لتعزيز التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية. في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمع الأكاديمي في مختلف المجالات، يصبح من الضروري تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات التعليمية والبحثية في كلا البلدين، حيث يسهم ذلك في تعزيز القدرات الابتكارية وتطوير نظم التعليم والبحث.

أهمية تبادل الخبرات:

يكتسب تبادل الخبرات في المجالات العلمية والتقنية أهمية كبيرة من عدة جوانب: (المهيري، ١٩٩١، ٤٥)

١. **تعزيز القدرات البحثية:** يسهم تبادل الخبرات في تطوير المهارات البحثية لدى الأكاديميين والطلاب، حيث يمكن للباحثين الاستفادة من تجارب الآخرين وتطبيق أفضل الممارسات في أبحاثهم. من خلال هذا التعاون، يمكن تحسين جودة الأبحاث وتوسيع نطاق الابتكار.

٢. **تطوير البرامج الأكاديمية:** يمكن لتبادل الخبرات أن يسهم في تحديث المناهج الدراسية وتطوير البرامج الأكاديمية بما يتناسب مع احتياجات السوق ومتطلبات المجتمع. فعندما تتعاون الجامعات على تطوير المناهج، فإنها تضمن أن التعليم يقدم مهارات تتماشى مع التطورات السريعة في المجالات التقنية والعلمية.

٣. **تعزيز الابتكار:** من خلال تبادل الخبرات، يتمكن الباحثون من التعاون في المشاريع البحثية المبتكرة، مما يسهم في تطوير حلول جديدة للتحديات الحالية. فالتعاون بين الإمارات ومصر في هذا السياق يسهم في تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، والطب.

يعد تبادل الخبرات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الثنائية التي تتسم بالتعاون الوثيق على مختلف المستويات. وفي سياق التعليم والبحث العلمي، هناك حاجة ماسة إلى مثل هذا التعاون ليس فقط لتطوير البنية التحتية التعليمية في البلدين، بل أيضاً لمواجهة التحديات العالمية التي تتطلب حلولاً علمية وتكنولوجية مبتكرة. كما أن تبادل الخبرات يعزز القاعدة الأكاديمية ويمكّن الباحثين والأكاديميين في كلا البلدين من تحسين قدراتهم البحثية والتقنية، مما يساهم بشكل مباشر في بناء مجتمع ابتكاري قائم على المعرفة. (اليوسف،٢٠١١، ٥٠).

ومن أهم جوانب تبادل الخبرات بين الإمارات العربية المتحدة ومصر هو تعزيز القدرات البحثية، فالقدرات البحثية هي أحد أهم العوامل في قياس قوة النظام التعليمي في أي بلد، ومن خلال التعاون الأكاديمي بين البلدين، يمكن للباحثين والطلاب من مصر والإمارات تبادل المعرفة حول التطورات الحديثة في مجالات مثل علوم الحاسوب والهندسة والطب والعلوم الطبيعية. وتتجاوز هذه التبادلات المشاركة النظرية لتشمل التطبيقات العملية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة، على سبيل المثال، تقع المشاريع البحثية المشتركة في مجالات الطاقة المستدامة والطب في صميم هذا التعاون، إذ يتبادل الباحثون البيانات والنتائج ويعملون معاً لتحسين التقنيات الجديدة لتلبية الطلبات المتزايدة.

وفيما يتعلق بتطوير البرامج التعليمية، يلعب تبادل الخبرات بين الجامعات الإماراتية والمصرية دوراً حاسماً في تحديث المناهج الدراسية وجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات السوق العالمية. ويوفر هذا التحديث تعليماً يتماشى مع التحديات المعاصرة ويمكّن الطلاب من اكتساب المهارات التي يحتاجونها للتفوق في حياتهم المهنية المستقبلية. على سبيل المثال، أدى التعاون بين الجامعات في البلدين إلى تطوير برامج دراسات عليا مشتركة تركز على موضوعات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وهندسة البرمجيات والطاقة المتجددة. لا تزود

هذه البرامج الطلاب بالمعرفة النظرية فحسب، بل تمكنهم أيضاً من تطبيق تلك المعرفة من خلال المشاركة في مشاريع بحثية مشتركة والمشاركة في ورش عمل مهنية.

ومن الجوانب المهمة الأخرى لتبادل الخبرات تعزيز الابتكار. فالابتكار هو العمود الفقري لنظام تعليمي وبحثي ناجح، والتعاون بين البلدين هو محرك قوي لتطوير حلول مبتكرة لمجموعة من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الملحة وقد ساعدت المشاريع المشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث الإماراتية والمصرية المساهمة في إيجاد أفكار جديدة تحسن من مستوى الأبحاث وفعالية التطبيقات التكنولوجية. على سبيل المثال، تؤدي البحوث المشتركة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات إلى ابتكارات تفيد الصناعة والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من القطاعات، ولا تقتصر هذه الابتكارات على الجوانب التكنولوجية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى تطوير أساليب تدريس مبتكرة تساهم في تحسين جودة التعليم ومهارات الطلاب. (المجمع الثقافي ١٩٨٦)

ولا يقتصر تبادل الخبرات على التخصصات الأكاديمية، بل يمتد أيضاً إلى التبادل الطلابي: تتيح برامج التبادل الطلابي بين الجامعات الإماراتية والمصرية للطلاب تجربة بيئات تعليمية وثقافية مختلفة، مما يثري تجربتهم التعليمية ويسهم في إثراء منظورهم العالمي. وخلال هذه البرامج، تتاح الفرصة للطلاب لاكتساب خبرات جديدة في كل من البحث العلمي والعمل الميداني، ومن ثم تعزيز مهاراتهم العملية وتحقيق التميز في مجالات خبراتهم، فضلا عن ذلك، تعزز هذه البرامج التواصل الثقافي بين الطلاب الإماراتيين والمصريين وتسهم في بناء جسور التفاهم والتعاون في المستقبل.

إن التحديات والفرص المرتبطة بهذا التعاون هي جزء مهم من المعادلة. على الرغم من الفوائد العديدة للخبرات المشتركة، إلا أننا نواجه أيضاً تحديات تتعلق بالتنسيق بين الأنظمة التعليمية المختلفة والاختلافات الثقافية التي قد تؤثر في طبيعة التبادل والتعاون الأكاديمي. ومع ذلك، فإن هذه التحديات تمثل أيضاً فرصاً للتعلم والتحسين، حيث أنها تمكن الجامعات في كلا البلدين من تطوير برامج أكاديمية مخصصة تستند إلى فهم مشترك للاحتياجات الأكاديمية والتكنولوجية. يمكن لاستخدام التقنيات الحديثة، مثل منصات التعلم عبر الإنترنت والمؤتمرات الافتراضية، أن يقطع شوطاً طويلاً في التغلب على هذه التحديات وتعزيز فعالية التعاون الأكاديمي.

وفي النهاية، يعد تبادل الخبرات في مجال العلوم والتكنولوجيا بين الإمارات العربية المتحدة ومصر رافدًا مهمًا لتطوير القدرات البحثية وتعزيز الابتكار وتحسين البرامج الأكاديمية. ومن خلال هذا التعاون، يقوم كلا البلدين بتدريب جيل جديد من الباحثين والعلماء الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات عصرنا. ولا يقتصر هذا التعاون

على تعزيز قدرة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية على توفير التعليم والبحث العلمي عالي الجودة فحسب، بل يسهم أيضًا في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية لكلا البلدين. (المجمع الثقافي ١٩٨٦)

نماذج ناجحة لتبادل الخبرات

يمكن الإشارة إلى عدة نماذج ناجحة لتبادل الخبرات بين الإمارات ومصر في المجالات العلمية والتقنية. على سبيل المثال، تم تنظيم برامج تدريبية مشتركة في مجالات مثل الهندسة والطب وتكنولوجيا المعلومات، حيث أتيح للطلاب والباحثين في كلا البلدين فرصة التعلم من خبراء في مجالاتهم، كما تم تأسيس مراكز بحثية مشتركة تهدف إلى تطوير أبحاث تعالج القضايا المحلية والإقليمية، علاوة على ذلك، تم تنظيم زيارات متبادلة للخبراء والأكاديميين، حيث تمكن هؤلاء من تبادل المعرفة والخبرات المباشرة. هذه الزيارات لم تكن فقط فرصة لتبادل المعلومات، بل أسهمت أيضًا في تعزيز العلاقات الشخصية بين الباحثين من كلا البلدين، مما يسهل التعاون المستقبلي.

هناك العديد من النماذج الناجحة التي توضح كيفية تسهيل تبادل الخبرات بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر، وتعزيز التعاون الأكاديمي والثقافي بين البلدين، أحد هذه البرامج هو برنامج التبادل الأكاديمي بين جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة عين شمس، والذي يقدم دورات تدريبية مشتركة في العديد من المجالات، بما في ذلك الهندسة المدنية وعلوم الكمبيوتر، يتيح البرنامج للطلاب من كلا البلدين التفاعل وتبادل الأفكار، والمساهمة في تطوير قدراتهم الأكاديمية وتعميق فهمهم للممارسات المختلفة لكل بلد.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مراكز بحثية مشتركة تركز على أبحاث المياه والطاقة المتجددة، مثل مراكز البحوث المشتركة بجامعة القاهرة وجامعة الشارقة، يسمح المركز للباحثين من كلا البلدين بإجراء أبحاث مشتركة ومشاريع مشتركة حول القضايا البيئية والموارد الطبيعية، أسهمت النتائج التي تم الحصول عليها من هذه الدراسة في تطوير حلول مستدامة تتماشى مع احتياجات كلا المجتمعين. فضلا عن ذلك، يعد مؤتمر "الإبداع والابتكار في التعليم العالي" مثالا آخر على جهود التعاون الأكاديمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر، جمع المؤتمر بين العلماء والباحثين من كلا البلدين لتبادل معارفهم وخبراتهم حول أساليب التدريس الحديثة والتوجهات الأكاديمية. في ورش العمل وجلسات المناقشة، تم عرض مواضيع مثل الابتكار في التعليم واستراتيجيات التعلم النشط، مما أسهم في إثراء التجربة التعليمية للطلاب.

كما تم عقد زيارات متبادلة للخبراء والعلماء، مما أتاح للباحثين من كلا البلدين فرصة التواصل المباشر وتبادل المعرفة. على سبيل المثال، زار مجموعة من أساتذة جامعة القاهرة جامعة دبي وعقدوا ورش عمل ومحاضرات لتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير، هذه الزيارات ليست فقط فرصة لتبادل المعلومات، ولكن أيضا فرصة لتعزيز العلاقات الشخصية بين الباحثين، وتعزيز التعاون في المستقبل وبناء شبكة من الروابط الأكاديمية القوية. (نيادي، ١٩٩٦، ٧٨)

من خلال هذه النماذج الناجحة، فإن تبادل الخبرات بين الإمارات العربية المتحدة ومصر ليس ممكنا فحسب، بل يجب أيضا تعزيز التعاون الأكاديمي والثقافي. وستسهم هذه الجهود في تعزيز التنمية المستدامة في كلا البلدين، الأمر الذي سينعكس إيجابا على المجتمعات المحلية ويعزز الهويات الثقافية المشتركة. ويعد الاستثمار في مثل هذه البرامج والنماذج خطوة مهمة نحو تحقيق رؤية مشتركة للمستقبل تقوم على التعاون والتفاهم. (نعاجي ٢٠١٤، ١٢٥)

لذلك شهدت العلاقات الإماراتية المصرية تنفيذ مشروعات تنموية بارزة، منها تقديم دولة الإمارات ما يقارب ٢٠٠ مليون درهم كمنحة لترميم متحف الفن الإسلامي في مصر. كما حرصت الإمارات على دعم مشروع تطوير مكتبة الإسكندرية، عبر تقديم ٢١ مليون دولار، لتصبح على ما هي عليه اليوم. (صحيفة البيان، ٢٠٢٢)

التحديات والفرص

على الرغم من الفوائد الكبيرة لتبادل الخبرات، يواجه هذا التعاون عددًا من التحديات. قد تشمل هذه التحديات اختلاف أنظمة التعليم والبحث، وكذلك الفروق الثقافية التي قد تؤثر في طريقة التواصل والتعاون بين الأكاديميين. لكن يمكن أن تمثل هذه التحديات فرصًا لتحسين آليات التعاون، مثل تطوير برامج تبادل تستند إلى الفهم المتبادل للاحتياجات والتوقعات.

كما أن استخدام التكنولوجيا في تبادل الخبرات يمثل فرصة كبيرة لتعزيز هذا التعاون. فالتقنيات الحديثة، مثل الاجتماعات الافتراضية، تتيح للأكاديميين التواصل وتبادل الأفكار بسهولة، مما يسهم في بناء شبكة تعاون واسعة تمتد إلى جميع أنحاء العالم.

في النهاية يمثل تبادل الخبرات في المجالات العلمية والتقنية محورًا أساسيًا في تعزيز التعاون الأكاديمي بين الإمارات ومصر. من خلال تحسين القدرات البحثية وتطوير البرامج الأكاديمية وتعزيز الابتكار، يسهم هذا التعاون في تحقيق التنمية المستدامة والتقدم في مختلف المجالات. إن الاستثمار في تبادل الخبرات هو خطوة استراتيجية نحو بناء مستقبل أكاديمي مشترك، يسهم في تحقيق الأهداف التنموية لكلا البلدين، (نعاجي ٢٠١٤، ١٢٥) من أجل تعزيز التعاون الأكاديمي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر والتغلب على

التحديات القائمة، يمكن اتخاذ عدد من الخطوات الاستراتيجية لبناء شراكة تعليمية قوية ومستدامة. تتمثل:

الخطوة الأولى: في تعزيز برامج التدريب والتطوير المهني للمعلمين في كلا البلدين من خلال تبادل الخبرات والمهارات. يمكن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة تركز على أحدث التطورات في التعليم العالي لمساعدة المعلمين على تحسين مهاراتهم وتطبيق أساليب تدريس مبتكرة تتماشى مع احتياجات الطلاب المعاصرين.

الخطوة الثانية: ينبغي تشجيع إنشاء برامج بحثية مشتركة مع فرق مختلطة من الأكاديميين والباحثين من كلا البلدين. ويمكن أن تركز هذه الفرق على مشاريع بحثية ذات أولوية عالية تتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تواجه المنطقة. ومن خلال التعاون البحثي، يمكن للباحثين تبادل المعرفة وتطوير حلول مبتكرة للتحديات المشتركة.

الخطوة الثالثة: من الضروري تعزيز برامج التبادل الطلابي. وينبغي توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل مختلف التخصصات الأكاديمية، مما يسمح للطلاب بتجربة بيئات تعليمية جديدة واكتساب خبرات متعددة الثقافات. ومن شأن مثل هذه التجارب أن توسع آفاق الطلاب وتعمق فهمهم للثقافات المختلفة وتساهم في تطوير قادة المستقبل الذين يمكنهم العمل في بيئة متعددة الثقافات.

الخطوة الرابعة: ينبغي على الحكومتين دعم هذه الشراكات الأكاديمية من خلال توفير التمويل اللازم وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية لتبادل الطلاب والباحثين. ويمكن لسياسات الدعم الحكومي أن تسرّع عملية التعاون الأكاديمي وتعزز الثقة بين المؤسسات.

وفي نهاية المطاف يوفر التعاون الأكاديمي بين الإمارات العربية المتحدة ومصر فرصة ممتازة لتعزيز التنمية المستدامة وتبادل المعرفة. ومن خلال تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدين بناء شراكة تعليمية قوية تسهم في تحقيق أهداف التنمية وتعزز هويتهما الثقافية المشتركة وتعمق الروابط بين الشعبين. إن الانخراط في تعاون أكاديمي قوي هو استثمار في المستقبل وتعزيز جيل جديد من العلماء والباحثين القادرين على مواجهة تحديات عصرنا وبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

الخاتمة: النتائج والاستنتاجات:

تُعدّ العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات ومصر ركيزة أساسية في بناء الهوية العربية المشتركة وتعزيز روح التعاون بين الشعبين، وقد أظهرت الدراسة أن هذه العلاقات لم تكن عابرة أو ظرفية، بل تأسست على أسس راسخة من التفاهم والاحترام المتبادل، ما أسهم في ترسيخ نموذج ناجح للتعاون الثقافي العربي.

منذ تأسيس دولة الإمارات في عام (١٩٧١)، شهدت العلاقات الثنائية تطورًا ملحوظًا، ولا سيّما في مجالات الثقافة والتعليم، حيث أسهم هذا التأسيس في بلورة شراكات استراتيجية متنامية. وقد بيّنت الدراسة أن الزيارات الرسمية المتبادلة بين القادة، وعلى رأسهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والرئيس محمد أنور السادات، شكّلت عاملًا محوريًا في توطيد الروابط الثقافية، إذ ترجمت رؤاهما الوحدوية إلى سياسات ثقافية فعّالة ألقت بظلالها على مختلف أوجه التعاون.

كما كشفت الدراسة عن التأثير الإيجابي الذي أحدثته الفعاليات الثقافية وبرامج التبادل الثقافي والمعارض الفنية، والتي عززت من الفهم المتبادل وساهمت في توثيق العلاقات الإنسانية بين الشعبين. وقد أدت وسائل الإعلام دورًا بارزًا في هذا الإطار، من خلال نقل التجارب والتعريف بالمبادرات المشتركة، مما أسهم في تعزيز الحوار الثقافي.

وتؤكد النتائج أن التعليم والتدريب يشكلان محورين أساسيين في تعزيز العلاقات الثقافية، فقد أسهمت المنح الدراسية وبرامج التدريب والتعاون الأكاديمي في تبادل الخبرات وتطوير مشاريع بحثية مشتركة بين الجامعات الإماراتية والمصرية. كما مثّلت المؤتمرات العلمية والندوات المتخصصة منصات حيوية لتبادل المعرفة وتعميق العلاقات الأكاديمية.

وفي جانب مكمّل، أظهرت النتائج أن التعاون الثقافي لا يقتصر على الفنون أو التعليم فقط، بل يمتد ليشمل السياحة، والتراث، والمجالات العلمية والتقنية، بما يعزز الابتكار والتنمية المستدامة. وقد أسهمت المؤسسات الثقافية والأكاديمية، الحكومية منها وغير الحكومية، في دعم هذه التوجهات، مؤكدةً أهمية العمل المشترك في ترسيخ هذا التعاون على جميع المستويات.

وتجدر الإشارة إلى أن التحديات الثقافية أو البيروقراطية لم تُشكّل عائقًا حقيقيًا، بل مثلت فرصًا لإعادة تقييم وتطوير آليات التعاون، وهو ما يتطلب حوارًا دائمًا واستفادة مستمرة من التجارب السابقة لتطوير استراتيجيات أكثر فعالية.

وفي ضوء ما تقدم، خلصت الدراسة إلى أن العلاقات الثقافية بين الإمارات ومصر تمثل نموذجًا متقدمًا للتعاون العربي، أسهم في تعزيز الهوية المشتركة، وبناء جسور متينة من الحوار والتفاهم. وتوصي الدراسة بضرورة صياغة سياسات ثقافية مشتركة طويلة الأمد، ترتكز على دعم الفعاليات الفنية، وتوسيع نطاق التبادل الأكاديمي، وتفعيل دور الإعلام في نقل النماذج الناجحة، بما يعزز من مكانة الثقافة كأداة استراتيجية في العلاقات الدولية.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج التبادل الثقافي بين الإمارات ومصر، عبر توفير المنح الدراسية والبرامج التدريبية التي تتيح للشباب فرصًا للتفاعل ومعرفة ثقافات بعضهم البعض. كما ينبغي تطوير الشراكات الأكاديمية من خلال إطلاق مشاريع بحثية مشتركة تسهم في تعميق التعاون العلمي.

ويُشدّد على أهمية دور الإعلام في نقل التجارب الثقافية الناجحة، عبر حملات إعلامية مشتركة تسلط الضوء على الفعاليات الإبداعية والتنوع الثقافي بين البلدين. وفي السياق ذاته، تُدعى المؤسسات الثقافية إلى تنظيم معارض فنية مشتركة تُبرز الإبداع وتدعم التبادل الفني المباشر، كما ينبغي للحكومات وضع خطط استراتيجية طويلة المدى تعزز التعاون الثقافي والعلمي، مع مراعاة خصوصية كل دولة وتحدياتها. كما يُوصى بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية تجمع الباحثين والمفكرين لبحث قضايا ثقافية ومجتمعية مشتركة.

وتؤكد التوصيات على أهمية دعم برامج التدريب المهني والثقافي الموجهة للشباب، بما يسهم في تطوير قدراتهم وتمكينهم من أداء دور فاعل في الساحة الثقافية. كما يُقترح توسيع التعاون في التعليم الفني والثقافي وتبادل الخبرات بين المؤسسات المختصة، كما تدعو الدراسة إلى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية، وتكثيف التعاون بين هذه الجهات في كلا البلدين. كما يُوصى بتنظيم فعاليات لتكريم الشخصيات المؤثرة في العلاقات الثقافية، تقديرًا لدورها وتخليدًا لإسهاماتها.

ولتسهيل تبادل المعرفة، يُقترح إنشاء قواعد بيانات مشتركة للفعاليات والمشاريع الثقافية والأكاديمية، إلى جانب التعاون الجامعي لتطوير مناهج تعليمية تعزز الوعي بالتنوع الثقافي. كما يُدعى القطاع الخاص إلى الاستثمار في المشاريع الثقافية من خلال دعم مالي وتقني فعّال، في جانب السياحة الثقافية، توصي الدراسة بإطلاق مشاريع مشتركة تعزز الفهم المتبادل من خلال الترويج للمواقع التراثية والفعاليات ذات الطابع الشعبي. كما يُقترح تنظيم حملات توعوية لتعزيز الوعي الثقافي لدى الجمهور، بما ينعكس إيجابًا على العلاقات الثنائية، كما تؤكد الدراسة أهمية تخصيص دعم حكومي مباشر للثقافة والفنون، من خلال توفير ميزانيات مستدامة للفعاليات والمشاريع الثقافية. كما يُوصى بتعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي والتقنية عبر ورش عمل ومبادرات مشتركة تُسهم في بناء قاعدة معرفية مشتركة.

وأخيرًا، ترى الدراسة أن بناء جيل شاب واعٍ بقيم الثقافة المشتركة يبدأ من التعليم، ما يستدعي إدماج تلك القيم في المناهج والأنشطة التربوية، لتأهيل قادة المستقبل القادرين على صون وتعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين.

المراجع:

البدور ، بلال ، ٢٠٢٢ ، "العلاقات الثقافية بين الإمارات ومصر"، صحيفة الإمارات اليوم، ص ٣

الثقفي، فيصل. (٢٠٢٢). الشراكات الأكاديمية: سبل تعزيز التعاون البحثي بين المؤسسات التعليمية. المجلة العربية للعلوم التربوية، ١٢(١)، ٧٧-٩٢

الحربي، محمد عيسى، ١٩٨٨ ، تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، مسعودي الإبداع، دبي

السعابور، عبد الله علي،٢٠٠٠، التعليم التقليدي في الإمارات، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، العين

الشريف، عمر ، ٢٠٢٠تأثير التعاون البحثي بين الجامعات على جودة التعليم العالي في الدول العربية." دراسات علمية، ٢٧(١)، ٦٧-٨٢

العالم، إبراهيم، ٢٠٠٧، التصورات النظرية من الإمارات العربية ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في وضع أسس الدولة الحديثة ١٩٤٥ – ١٩٧١، مجلة دراسات إقليمية، السنة ٤، العدد ٧، كانون الثاني.

العلاقات الثقافية بين الإمارات ومصر.. من زمن البعثات وحتى «إكسبو دبي»،" ٢٠٢٢، صحيفة الإمارات اليوم، ٢٣ أكتوبر.

العلياء، علاء محمد، ٢٠٠٩، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، إشراف: مازن العقيلي، جامعة منتة.

القاسمي، ضياء بن محمد، ٢٠٠٩، التصور التاريخي لقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، ط ١، بيروت.

المهيري، سعيد عارب، ١٩٩١، التعليم العالي في الإمارات: دليل الكليات والمعاهد التعليمية، ط ٣، أبوظبي، ١٩٩١ – ١٩٩٢.

الموساوي وجاسم، علي وسعيد، تطور مؤسسات التعليم العالي ١٩٥٢ – ١٩٧٠، مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠٢٣.

اليوسف؛ يوسف، ٢٠١١، مجلس التعاون الخليجي في مقلع الوراثة والني والقوق أجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط ١.

جامعة جورجتاون، ٢٠١٠، علاقات الخليج الدولية، تقرير لمركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية، قسر.

جوهر، علي صالح، ١٩٨٨، مجانية التعليم في الدول الإسلامية، عامر للنشر والتوزيع.

صحيفة البيان، ٢٠٢٢، الإمارات ومصر.. ٥٠ عاماً من مسارات الثقافة والإبداع والمعرفة.

عبد الله؛ عبد الحميد، ٢٠١٤، العمل الخليجي الإعلامي المشترك، مجلة التعاون، المعاينة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، السنة ٢٩، العدد ٨٤، يوليو.

لوتاه، مريم سالم، ٢٠١٩، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: نماذج سلوكية تتعلق بالدور الخارجي، مجلة جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مجلد ٣٦، عدد ١٤٤.

محمد بكر، عبد الهادي، ٢٠١١، الأبعاد التاريخية للشيخ زايد آل نهيان، مسعودي الراية، القاهرة

محمد، هالة. (٢٠١٨). التبادل الأكاديمي: تجارب ناجحة بين الجامعات العربية. دراسات أكاديمية، ٥(٤)، ٢٢-٣٩.

نعاجي، سعيد، ٢٠١٤، تاريخ التعليم العالي في دول الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١ – ٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.

نيادي، عماد، ١٩٩٦، صحافة الإمارات، منشورات المجمع الثقافي، ط ١، أبوظبي.

وقائع دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨٣، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٩٨٣.

References:

Al-Budoor, Bilal. (2022). “Cultural Relations Between the UAE and Egypt.” Al-Emarat Al-Youm Newspaper, p. 3.

Al-Thuqafi, Faisal. (2022). “Academic Partnerships: Means to Enhance Research Cooperation Among Educational Institutions.” The Arab Journal of Educational Sciences, 12(1), 77–92.

Al-Harbi, Mohammed Issa. (1988). The Development of Education in the United Arab Emirates. Masoudi Al-Ibda', Dubai.

Al-Sa'abour, Abdullah Ali. (2000). Traditional Education in the UAE. Published by the Zayed Center for Heritage and History, Al Ain.

Al-Sharif, Omar. (2020). “The Impact of Research Cooperation Between Universities on the Quality of Higher Education in Arab Countries.” Scientific Studies, 27(1), 67–82.

Al-Alam, Ibrahim. (2007). “Theoretical Conceptions of the UAE and the Role of Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan in Laying the Foundations of the Modern State (1945–1971).” Regional Studies Journal, Vol. 4, No. 7, January.

“Cultural Relations Between the UAE and Egypt... From the Era of Student Missions to Expo Dubai.” (2022). Al-Emarat Al-Youm Newspaper, October 23.

Al-Aliya, Alaa Mohammed. (2009). The Foreign Policy of the United Arab Emirates 1990–2008. Master’s thesis, supervised by Mazen Al-Aqeeli, University of Manta.

Al-Qasimi, Dhiaa bin Mohammed. (2009). The Historical Vision of UAE Leadership. Arab Encyclopedia House, 1st edition, Beirut.

Al-Muhairi, Saeed Aareb. (1991). Higher Education in the UAE: A Guide to Colleges and Educational Institutes (3rd ed.). Abu Dhabi.

Al-Mousawi & Jassim, Ali and Saeed. (2023). “Development of Higher Education Institutions 1952–1970.” Al-Mustansiriya Journal of Human Sciences, Vol. 1, No. 1.

Al-Yousif, Yousif. (2011). The GCC in the Quarry of Heredity, Oil, and Foreign Powers. Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 1st edition.

Georgetown University. (2010). Gulf International Relations. Report by the Center for International and Regional Studies, School of Foreign Service – Qatar.

Jawhar, Ali Saleh. (1988). Free Education in Islamic Countries. Amer Publishing and Distribution.

Al-Bayan Newspaper. (2022). "UAE and Egypt... 50 Years of Culture, Creativity, and Knowledge."

Abdullah, Abdul Hameed. (2014). "Joint Gulf Media Work." Cooperation Magazine, Secretariat General of the GCC, Vol. 29, Issue 84, July.

Lootah, Maryam Salem. (2019). "The Foreign Policy of the UAE: Behavioral Models Related to External Roles." Journal of the Sociologists Association in Sharjah, Vol. 36, Issue 144.

Mohammad Bakr, Abdel-Hadi. (2011). The Historical Dimensions of Sheikh Zayed Al Nahyan. Masoudi Al-Raya, Cairo.

Mohamed, Hala. (2018). "Academic Exchange: Successful Experiences Among Arab Universities." Academic Studies, 5(4), 22–39.

Na'aji, Saeed. (2014). The History of Higher Education in the UAE (1971–2004). Doctoral Dissertation, University of Baghdad – College of Education for Human Sciences, Department of History.

Neyadi, Imad. (1996). UAE Press. Cultural Foundation Publications, 1st edition, Abu Dhabi.

UAE Yearbook 1983. Cultural Foundation, Abu Dhabi, 1983.